ملاحظات الرئيس فى مناقشة الخطة
بما يحقق المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى
يناير ١٩٦١

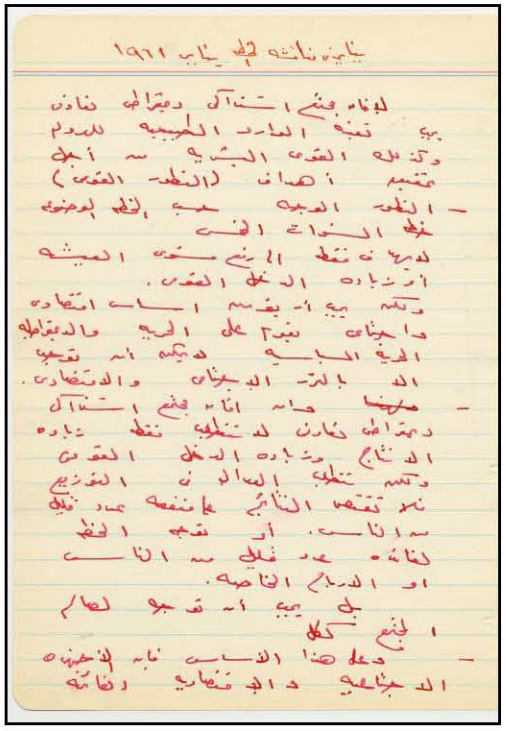

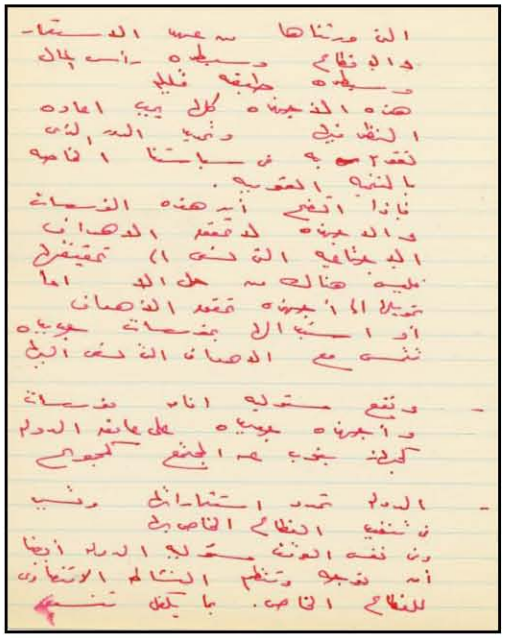

يناير.. فى مناقشة الخطة يناير ١٩٦١

لإقامة مجتمع اشتراكى ديمقراطى تعاونى يجب تعبئة الموارد الطبيعية للدولة، وكذلك القوى البشرية؛ من أجل تحقيق أهداف (التطور القومى).

- التطور الموجه حسب الخطة الموضوعة – خطة السنوات الخمس – لا يهدف فقط الى رفع مستوى المعيشة أو زيادة الدخل القومى، ولكن يجب أن يؤمن أساس اقتصادى واجتماعى يقوم على الحرية والديمقراطية.

الحرية السياسية لا يمكن أن توجد الا بالتحرر الاجتماعى والاقتصادى.

- وإن اقامة مجتمع اشتراكى ديمقراطى تعاونى، لا تتطلب فقط زيادة الانتاج وزيادة الدخل القومى، ولكن تتطلب العدالة فى التوزيع؛ فلا تقتصر النتائج على منفعة عدد قليل من الناس، أو توجه الخطة لفائدة عدد قليل من الناس أو الأرباح الخاصة، بل يجب أن توجه لصالح المجتمع ككل.

- وعلى هذا الأساس فإن الأجهزة الاجتماعية والاقتصادية القائمة، التى ورثناها من عهد الاستعمار والاقطاع وسيطرة رأس المال وسيطرة طبقة قليلة؛ هذه الأجهزة كلها يجب اعادة النظر فيها، وتحديد الدور الذى تقوم به فى سياستنا الخاصة بالتنمية القومية.

فاذا اتضح أن هذه المؤسسات والأجهزة لا تحقق الأهداف الاجتماعية التى نسعى الى تحقيقها، فليس هناك من حل الا؛ إما تحويلها الى أجهزة تحقق الأهداف، أو استبدالها بمؤسسات جديدة تتمشى مع الأهداف التى نسعى إليها.

- وتقع مسئولية اقامة مؤسسات وأجهزة جديدة على عاتق الدولة؛ كجهاز ينوب عن المجتمع كمجموع.
- الدولة تحدد استثماراتها، وتسير فى تنفيذ القطاع الخاص بها.

وفى نفس الوقت، مسئولية الدولة أيضا أن توجه وتنظم النشاط الاقتصادى للقطاع الخاص؛ بما يكفل تنسيق التنمية فى كل القطاعات، واستخدام كل المصادر المتوفرة.

- يجب أن تكون سياسة الدولة قائمة على؛ حماية مصالح لقطاعات الضعيفة فى المجتمع من القطاعات القوية.

وفى نفس الوقت اعطاء كل المساعدات لهذه القطاعات لضعيفة؛ لتكون آمنة من استغلال القطاعات القوية أو السيطرة عليها..

حماية المستهلك.

حماية الساكن.

حماية الفرد من قوة رأس المال ودكتاتورية رأس المال.

- ولتحقيق المجتمع الاشتراكى التعاونى؛ لابد من زيادة الانتاج على أساس علمى، وفى نفس الوقت لابد من توزيع عادل للدخل والثروة.
- ومن الواضح أن تنظيم التنمية والانتاج له علاقة كبرى بتوزيع الدخول، وكذلك المزايا التى تحصل عليها القطاعات المختلفة فى المجتمع.

الهدف الأساسى فى الخطة هو خلق الأحوال التى تمكن من رفع مستوى المعيشة؛ بزيادة الانتاج.

وفى نفس الوقت اعطاء كل مواطن فرصة متكافئة للعمل، ولزيادة مستوى معيشته. وفى نفس الوقت اعطاء كل مواطن فرصة متكافئة فى الخدمات.

- التأكيد على زيادة الانتاج وعلى العمل (أى زيادة عدد العمال)، وكذلك المساواة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية؛ من أهداف الخطة الأساسية.
- وكذلك التأكيد على أن يتجه النشاط الاقتصادى لمصلحة الطبقات التى لم تجد الفرصة فى الماضى؛ وبذلك يقل تجميع الدخول فى أيدى قليلة، ويقل تجميع الثروات فى أيدى قليلة، وتقل القوة الاقتصادية التى تتجمع فى أيدى قليلة.

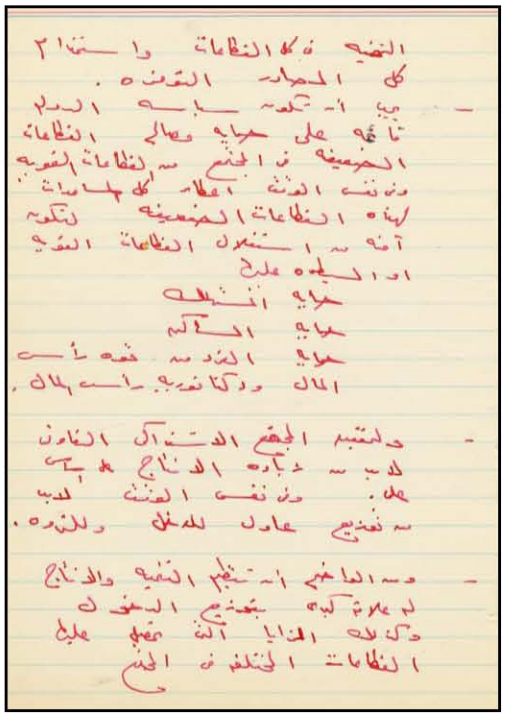

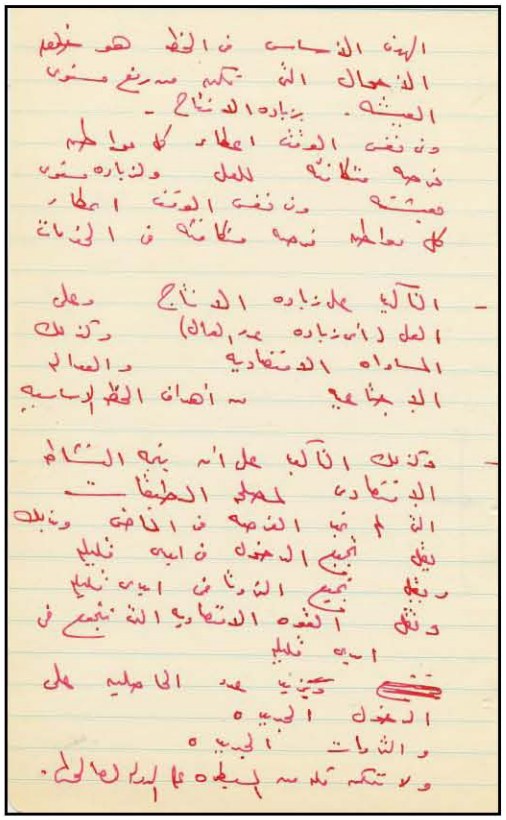

ويزيد عدد الحاصلين على الدخول الجديدة والثروات الجديدة، ولا تتمكن قلة من السيطرة على الدولة لصالحها.

والمجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى الذى نسعى إليه لا يعنى أن يكون كل النشاط الاقتصادى مقتصرا على الدولة، بل إن الاستثمار الخاص له دور هام فى التنمية القومية.

وهذا قائم على أساس أن القطاع الخاص يقبل أنظمة الدولة، ويعمل بها؛ لا احتكار – لا استغلال – لا إفساد، ويقبل العمل فى حدود الخطة ولتحقيق أهدافها، متعاونا مع القطاع العام من أجل المنفعة العامة للمجتمع.

وعند الكلام على القطاع الخاص، يجب أن لا نضع فى اعتبارنا فقط المؤسسات الكبرى، بل نضع أساسا فى اعتبارنا ملايين الفلاحين، التجار، الصناعات الصغيرة والحرف؛ فإن هذه المجموعة تمثل الجزء الكبير من القطاع الخاص.

المجتمع الاشتراكى التعاونى يحتاج لتحقيقه الى الاهتمام بالمنتج الصغير والاقتصاد الضعيف؛ وهذا يحتاج الى التوسع فى القطاعات التعاونية؛ وعلى الخصوص بالنسبة للزراعة، الصناعات الصغيرة والحرفية، التجارة والتوزيع، وميادين متعددة من الخدمات الاجتماعية.

إن التنظيمات التعاونية لها فائدة تجميع مزايا الدافع الفردى، وفى نفس الوقت التحرر من الاستغلال، وأيضا تحويل الاقتصاد الضعيف الى اقتصاد قوى، وأيضا حل مشاكل الادارة والتنظيم؛ الأمر الذى يساعد على النمو الاقتصادى.

فمع وجود القطاع العام والقطاع الخاص؛ فإن التنظيمات التعاونية تشكل الأساس للمجتمع التعاونى.

جميع الاستثمارات؛ سواء كانت عامة حكومية أو خاصة، يجب أن تهدف الى تحقيق المنفعة العامة للمجتمع سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية؛ أى يجب أن تتجه لتحقيق الأهداف التى أقرتها الدولة.

دور القطاع العام دور قيادى فى التنمية الاقتصادية، والأمر الطبيعى اذا أردنا أن نسرع فى التنمية، أن

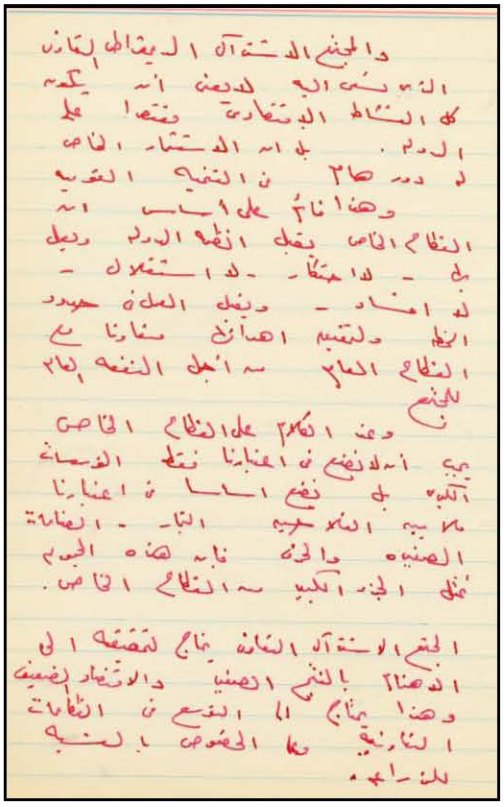

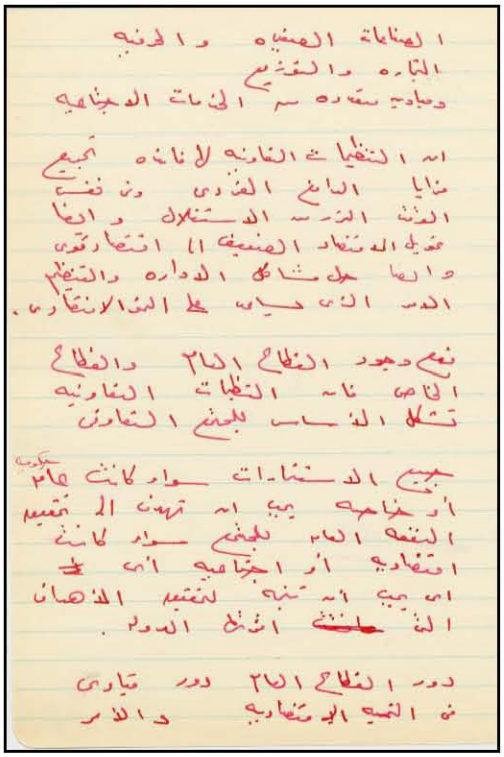

يتسع القطاع العام؛ لأن مسئولية الدولة هى تحقيق الأهداف، وهذا يتطلب من الدولة أن تتولى العبء الأكبر؛ لأن التنمية فى الوقت الذى تركت فيه للأفراد، لم تكن تحقق بأى حال الأهداف التى نريد تحقيقها فى عشر سنوات، فى وقت يقل عن خمسين أو ستين عاما. ولذلك بعد أن حددنا هدفنا؛ مضاعفة الدخل فى عشر سنوات، فلابد أن نعرف أن القطاع العام له دور أساسى، وبدونه لن يمكن تنفيذ الهدف.

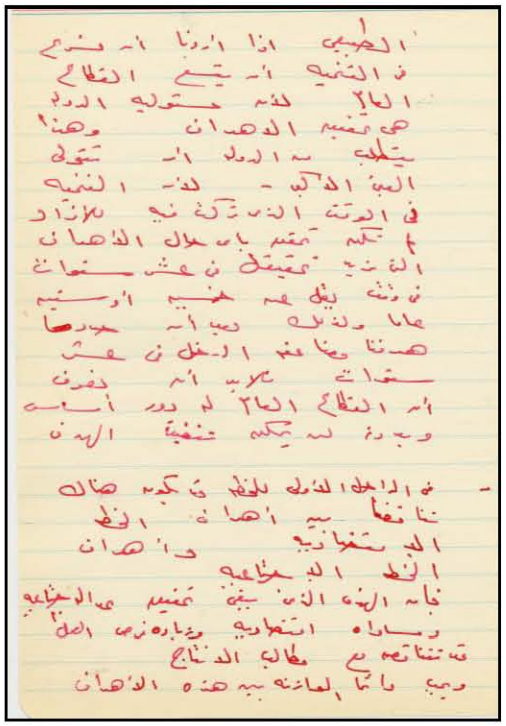

- فى المراحل الأولى للخطة، قد يكون هناك تناقضا بين أهداف الخطة الاقتصادية وأهداف الخطة الاجتماعية.

فإن الهدف الذى يبغى تحقيق عدالة اجتماعية ومساواة اقتصادية وزيادة فرص العمل؛ قد يتناقض مع مطالب الانتاج.

ويجب دائما الموازنة بين هذه الأهداف.

والتوازن قد يختلف أو يتغير تبعا للاحتياجات والظروف الاقتصادية.

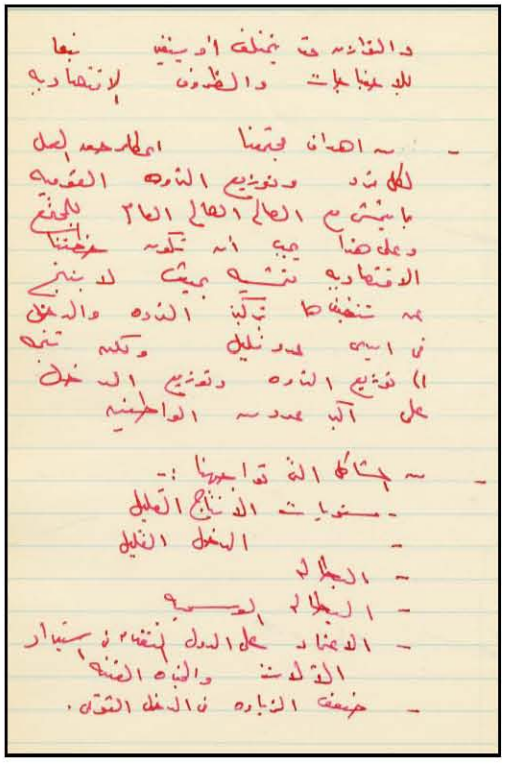

- من أهداف مجتمعنا؛ إعطاء حق العمل لكل فرد، وتوزيع الثروة القومية بما يتمشى مع الصالح العام للمجتمع. وعلى هذا يجب أن تكون خطتنا الاقتصادية متمشية؛ بحيث لا ينتج عن تنفيذها تركيز الثروة والدخل فى أيدى عدد قليل، ولكن تتجه الى توزيع الثروة وتوزيع الدخل على أكبر عدد من المواطنين.
- من المشاكل التى تواجهنا:
  - مستويات الانتاج القليل.
  - مستويات الدخول القليل.
  - البطالة.
  - البطالة الموسمية.
  - الاعتماد على الدول المتقدمة فى استيراد الآلات والخبرة الفنية.
  - ضعف الزيادة فى الدخل القومى.
- ولمواجهة هذه المشاكل:

أ- يجب زيادة معدلات الاستثمار؛ حتى نسرع فى زيادة الدخل والثروة القومية.

ب- الاهتمام فى نفس الوقت بالصناعات الأساسية والصناعات الرئيسية؛ حتى يمكن أن نعتمد على أنفسنا، ولا نعتمد على الدول الأجنبية ولو جزئيا.

جـ- الزراعة: استغلال كل المصادر فى الدولة.

استخدام القوى البشرية والمصادر المحلية يساعد على سرعة التنمية الاقتصادية.

المحصولات الغذائية.

المحصولات التجارية.

الزراعة تحتاج الى تطوير وسائل الرى، وكذلك انتاج الأسمدة.

ونجاح الزراعة يتوقف على:

١- تطبيق أحدث الوسائل الفنية.

٢- استخدام القوى البشرية على أوسع مدى.

٣- اعادة تنظيم الاقتصاد الريفى على أسس تعاونية؛ بما فى ذلك الخدمات – التسليف – التسويق – التوزيع – التعاون فى الانتاج.

د- الخدمات الاجتماعية وتكافؤ الفرص:

التعليم – الصحة – مياه الشرب – الطرق.

الضروريات اللازمة للمواطن:

الأكل – اللبس – الشرب – التعليم – الصحة – الاسكان – ثم العمل للجميع.

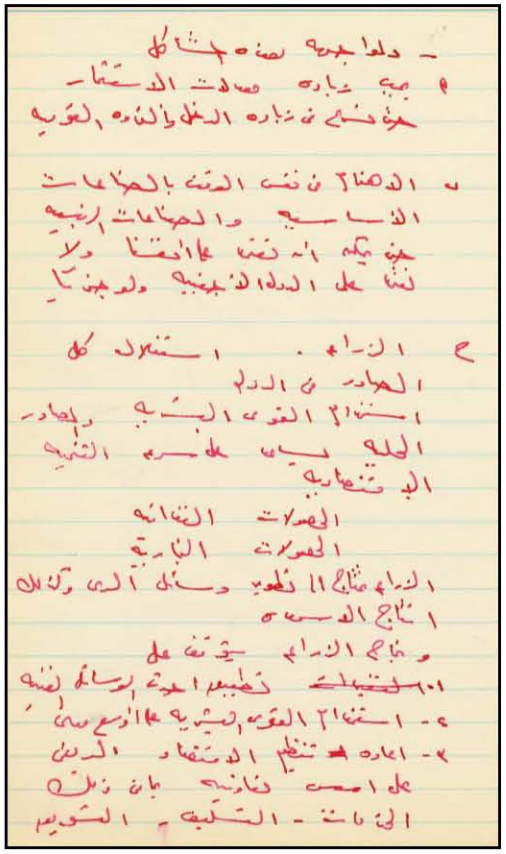

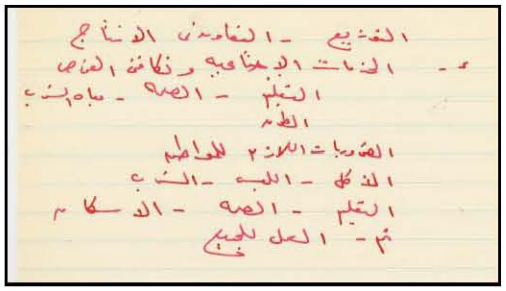

مناقشات الخطة ٦١/١/٢٣

١- التقدم فى المدة من أول ٥٣ الى أول ٦٠.
٢- التنظيم الحكومى – القوانين واللوائح والروتين – تبسيط العمل.
٣- العمل؛ سياستنا بالنسبة للعمل.
٤- التجارة الخارجية.
٥- التجارة الداخلية.
٦- سياستنا الاشتراكية التعاونية بالنسبة:
للعمل؛ الطاقة البشرية.
التجارة الخارجية.
التجارة الداخلية – التعاون.
الزراعة – التعاون – الاصلاح الزراعى.
الصناعة.
الاسكان؛ التعاون.
الصحة؛ التعاون – التأمين الصحى.
التأمين الاجتماعى – التعاون.
التعليم العام.
التعليم الفنى.
الأجور..
الأجور فى المؤسسات العامة.
التعيين فى المؤسسات العامة.
التعامل فى المؤسسات العامة.
٧- سياستنا بالنسبة لجميع القطاعات من الناحية الاشتراكية التعاونية، ومقاومة الاحتكار والاستغلال.

أ – يجب أن يشترك العام فى جميع القطاعات؛ للقضاء على الاحتكار والاستغلال والفساد.
ب- القطاع الصناعى:
مؤسسات عامة.
مؤسسات مختلطة.
مؤسسات خاصة.
ويجب أن لا يترك للمؤسسات الخاصة الميدان للاستغلال والاحتكار، كما يجب التوسع فى القطاع العام؛ بحيث يكون هناك توازن بين العام والخاص.

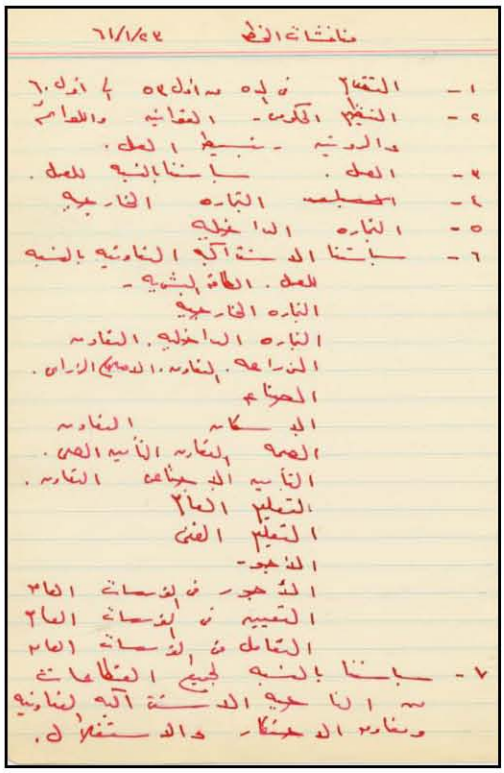

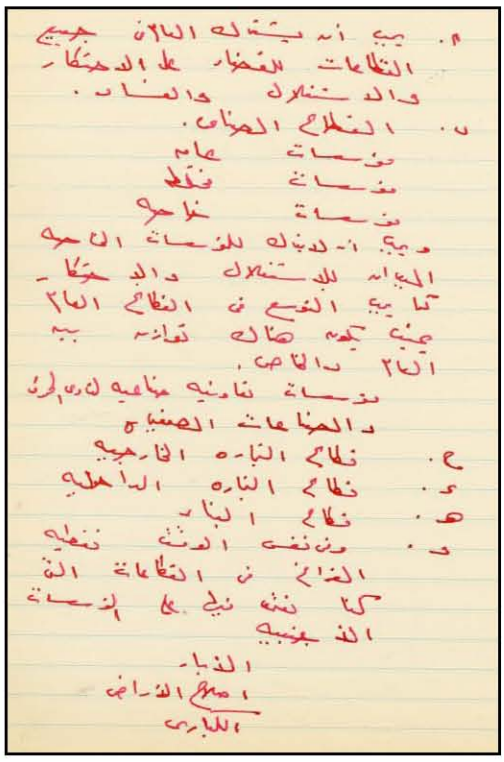

مؤسسات تعاونية صناعية لذوى الحرف والصناعات الصغيرة.

جـ- قطاع التجارة الخارجية.

د- قطاع التجارة الداخلية.

هـ- قطاع البناء.

و- وفى نفس الوقت تغطية الفراغ فى القطاعات التى كنا نعتمد فيها على المؤسسات الأجنبية:

الآبار.

اصلاح الأراضى.

الكبارى.

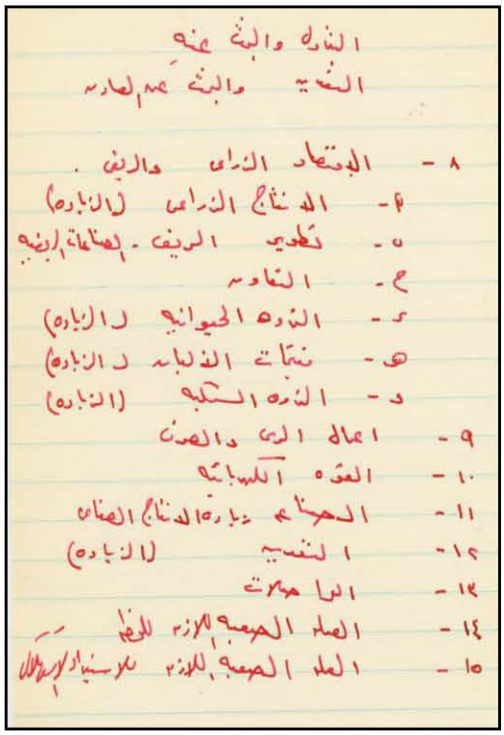

البترول، والبحث عنه.

التعدين، والبحث عن المعادن.

٨- الاقتصاد الزراعى والريفى:

أ- الانتاج الزراعى (الزيادة).

ب- تطوير الريف – الصناعات الريفية.

جـ- التعاون.

د – الثروة الحيوانية (الزيادة).

هـ- منتجات الألبان (الزيادة).

و- الثروة السمكية (الزيادة).

٩- أعمال الرى والصرف.

١٠- القوة الكهربائية.

١١- الصناعة، زيادة الانتاج الصناعى.

١٢- التعدين، (الزيادة).

١٣- المواصلات.

١٤- العملة الصعبة اللازمة للخطة.

١٥- العملة الصعبة اللازمة للاستيراد الاستهلاكى.

أفراح الوحدة فى دمشق